الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تعريف

منذ عام 2003 انبنت حركة عالمية لجعل حقوق الإنسان والعدالة الا جتماعية حقيقة واقعة لجميع البشر وللكوكب.

هي مبادرة جماعية مكوّنة من منظمات وأشخاص من مناطق مختلفة حول العالم، يعملون من أجل العدالة الاقتصادية والاجتماعية من منظور قائم على حقوق الإنسان، مع تركيز خاص على الحقوق الاقتصادية والا جتماعية والثقافية، وعلى إمكانية المطالبة بها وحمايتها وتحقيقها بشكل فعّال.

النّشأة

أُنشئت الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 2003 في اجتماع شيانغ ماي في تايلاند. استهل هذا الاجتماع الافتتاحي بلقاء ضم الحركات الاجتماعية على مدى ثلاثة أيام، بحث المجتمعون خلا لها سلسلة من المظالم العالمية الناجمة عن الشركات وتمويل رأس المال، و التي فرضتها خطط التكيّف الهيكلي والاتفاقات التجارية لصندوق النقد الدولي، والتي تنفذ بالقوة العسكرية.

وأسفر هذا الاجتماع أيضًا عن انتخاب المجلس الرسمي الأول للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من بين أعضاء ملتزمين بالمساواة بين الجنسين والتوازن الإقليمي، وإدراج الحركات الاجتماعية. كما شهد اعتماد وثيقة الحوكمة التي تناولت، مسترشدة بمبادئها الأساسية، موروثات الاستعمار والنظام الأبوي، وشددت على أهمية الحركات الناشئة من المجتمعات المتضررة من الظلم والخاضعة للمساءلة أمامها، وسط اختلا لات كبيرة في موازين القوى.

أُضفي الطابع الرسمي على الفريق العامل المعني بالمرأة والحقوق الا قتصادية والاجتماعية والثقافية الذي يدعم تعزيز المساواة الجوهرية، وعلى الفريق العامل المعني بالتقاضي الاستراتيجي الذي يسعى لتعزيز إمكانية التقاضي في دعاوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ ليكونا بذلك المنبرين الأولين عبر الإقليميين بقيادة الأعضاء، إلى جانب الفريق العامل المعني بالحركات الاجتماعية. واستكملت هذه الجهود في العام

التالي بانضمام الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات الذي يعمل على تعزيز تنظيم الشركات بقيادة قوية من الحركات الاجتماعية والشعوب الأ والفريق العامل المعني بالسياسة الاقتصادية الذي يستهدف وكالات ،صلية ائتمان التصدير ويتصدى لاتفاقيات التجارة المجحفة.

الأعضاء

هي منظمة يرأسها الأعضاء المنتشرون في 80 دولة. وتجمع بين 300 عضو من الحركات الاجتماعية، وجماعات الشعوب الأصلية، ومنظمات حقوق الإ نسان، والمنظمات النسوية والبيئية، والنقابات المستقلة والدعاة.

هيأت الشبكة، لمدة تربو على عشرين عامًا، مساحات أتاحت للأعضاء إمكانية بناء التضامن والربط بين نضالاتهم في المناطق المختلفة لمعالجة التحديات الراسخة التي تقوّض حقوق الإنسان.

يحشد الأعضاء العمل الجماعي لتغيير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية و السياسية المجحفة.

الجمعية التّونسية للنّساء الدّيمقراطيات بـ الشّبكة

انضممنا باسم الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات الى الشّبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة 2016 .

كذلك وفي نفس السنّة انضمّ المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والا جتماعية للشّبكة

(منير حسين) العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

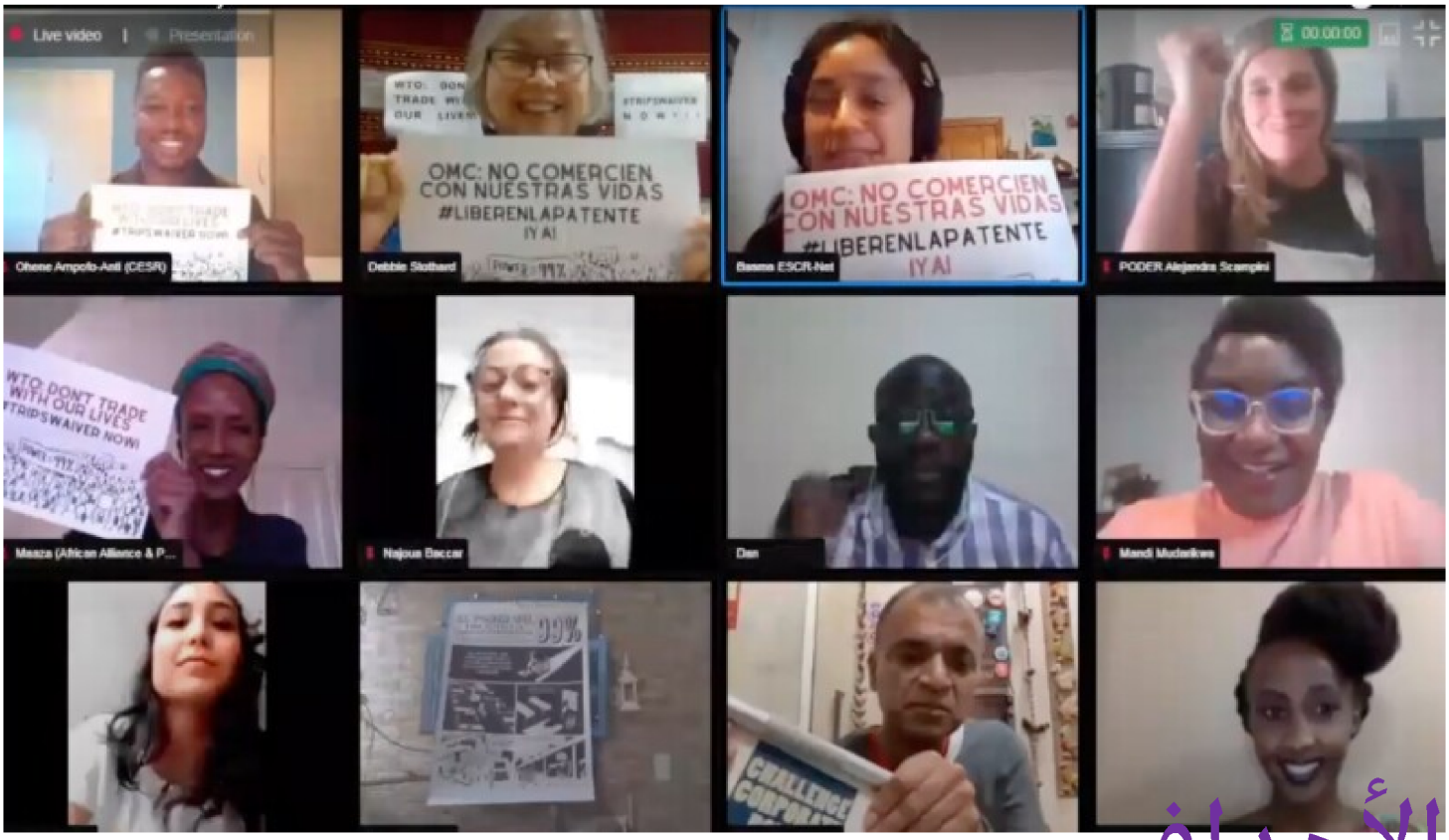

الأهداف

من خلال الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن خلال العمل الجماعي نقوم ب:

- تنفيذ أعمال المناصرة،
- تيسير تبادل المعلومات ،
- تعزيز قدرات الأعضاء في مجالي التواصل والبحث ،
- تصميم استراتيجيات لمواجهة الأشكال المتعددة للظلم.
- تعزيز التضامن بين المناطق والمجتمعات،
- المساهمة في بناء حركة عالمية تدافع عن حقوق الإنسان، وتعزز العدالة الاجتماعية، وتدعم استدامة الكوكب.

طرق العمل

يضطلع الأعضاء ببلورة جهودنا وتوجيهها. ويعملون معًا في فرق عاملة مواضيعية ، حيث يتبادلون التحليلات، ويحددون الاستراتيجيات، ويقودون

الإجراءات الجماعية. وتُعنى الأمانة بتيسير هذا التعاون عن طريق تنظيم اجتماعات دورية على الإنترنت وبالحضور الشخصي، يشارك فيها الأعضاء من مناطق مختلفة لتحديد أولويات الفرق العاملة، ووضع الاستراتيجيات السنوية.

وقد أعطى الأعضاء أولويات متزايدة للاستفادة من قوة الشبكة المتنوعة و الجماعية لمعالجة التحديات والأزمات المعقدة والمترابطة. وأصبحت العديد من المبادرات تشمل الآن الفرق العاملة المختلفة، بما في ذلك النضال من أجل كفالة حقوق الإنسان المتصلة بالأرض والعدالة المناخية؛ ومواجهة هيمنة الشركات على المؤسسات الحكومية وعمليات اتخاذ القرار؛ والنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في حالات النزاع.

مساءلة الشركات

يسعى الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات إلى الدفاع عن حقوق الإ نسان التي مستها الآثار الناجمة عن أنشطة الشركات؛ وتشمل مساعيه تعزيز القواعد التنظيمية وجبر الضرر والتصدي لهيمنة الشركات على المؤسسات الحكومية وأصحاب القرار في الدولة.

ويدعو إلى سن تشريعات تضمن المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان و التجاوزات التي ترتكبها الشركات والنخب الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، ينكب على تطوير أدوات للتثقيف السياسي ورفع مستوى الوعي لتبيين دور رأس المال والشركات والنخب الاقتصادية في القضاء على فكرة الديمقراطية وتقويض حقوقنا. تركز جهودنا على تغيير النظام الاقتصادي السائد وبناء نظام عالمي يعطي الأولوية للناس والبيئة على الربح.

انضممنا بنجاح إلى حملة **الحظر العالمي على الطاقة من أجل فلسطين** (GEEP).
تربط الحملة بين العمل على **مساءلة الشركات**، و**تواطؤ صناعة الوقود الأ حفوري في سياقات جرائم الفظائع مثل الإبادة الجماعية**، و**العدالة المناخية**.

وقد أبدى أعضاء الشبكة اهتمامًا كبيرًا بدفع هذه الحملة قدمًا من خلال جهود المناصرة في فضاءات **الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية (IGWG)** و**مؤتمر الأطراف (COP)**، وهو ما نجحنا في تنسيقه في هذين المسارين.
ونواصل المشاركة في الحملة خلال عام 2026، كما نعمل على تطوير الا ستراتيجيات وتعزيز انخراط الأعضاء بشكل أكبر في أنشطتها.

في الدورة الحادية عشرة للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية (IGWG) عملت الشبكة عن كثب مع النسويات من أجل معاهدة ملزمة (F4BT)، والحملة العالمية لتفكيك سلطة الشركات، وشركاء تحالف المعاهدة، حيث قدمت بيانات افتتاحية وختامية مشتركة واستضافت بشكل مشترك فعالية جانبية حظيت بحضور واسع حول وقف استيلاء الشركات على السياسات والإفلات من العقاب للشركات.

المرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية

كرّس الفريق العامل المعني بالمرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية جهوده لما يربو على 20 عامًا لتعزيز المساواة الموضوعية عند تقاطع حقوق المرأة مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومعًا، نسعى إلى ضمان وضع مطالب القيادات النسائية الشعبية والتحليلات و الرؤى النسوية في صميم عملية رسم السياسات، والتطورات القانونية و البدائل النظامية.

ميثاق اجتماعي نسوي لرعاية الناس و الكوكب

أكّد أعضاء الفريق العامل المعني بالمرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية في الشبكة العالمية أن جائحة كوفيد -19 تسببت باستفحال أزمة الرعاية العالمية؛ وحذروا من أنه ما لم يُصر إلى اتباع سياسة ملائمة واستجابات هيكلية أعمق، ستفضي الجائحة إلى عواقب كارثية تشمل

ترسيخ التوزيع غير المتكافئ لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وتأنيث الفقر.

إن الدعوة إلى ميثاق اجتماعي جديد وأكثر إنصافًا بشأن الرعاية تعترف بوجود ميثاق اجتماعي قديم وجائر وما زال سائداً، وهو ميثاق يكيّف الرعاية بوصفها مسؤولية المرأة ويرسخ تأنيث الفقر، ولم توافق عليه النساء قط.

بيّنت الجائحة أن الرعاية تقع في صميم مجتمعاتنا واقتصاداتنا، لكنها تظل في الغالب محجوبة وغير معترف بها، ناهيك عن النزعة المتنامية إلى خصخصتها وتسليعها وتحويلها إلى مصدر يدر الأرباح على الجهات الفاعلة الخاصة. كانت النساء يزاولن، قبل الجائحة، ما يقارب ثلاثة أرباع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في شتى أنحاء العالم ،بيد أن العبء غير المتناسب تزايد خلال أزمة الصحة العالمية.

أعمال الرعاية قضية حقوقية.

ارتبطت أعمال الرعاية تاريخيًّا بالنساء ووزّعت في ظل ظروف هيكلية من التمييز وعدم المساواة، لاسيما بين النساء والفتيات في الفئات المحرومة. يقع التوزيع الاجتماعي غير العادل للرعاية في صميم ظاهرة تأنيث الفقر، ويعد العقبة الرئيسية التي تحول دون تمتع النساء بحقوقهن على قدم المساواة مع الرجل.

نسج إيكولوجيات الرعاية: تبادل الخبرات المجتمعية في بناء اقتصادات متجددة

عُرضت العملية الجماعية بشأن الرعاية في العديد من الأحداث ومحافل الدعوة، بما في ذلك لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة.

وتولى أعضاء من الفريق العامل المعني بالمرأة والحقوق الاقتصادية والا جتماعية والثقافية جنباً إلى جنب مع الفريق العامل المعني بالتقاضي الا ستراتيجي إثراء هذه العملية، استناداً إلى مشاركتهم في العديد من المساحات والمناقشات على مستوى الشبكة التي توجه العمل في مجال الرعاية.

في عام 2020 ، قدّمت الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مذكرة طرف ثالث إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قضية مارسيا سيسيليا تروخيو كاليرو ضد الإكوادور، حثتها فيه على تطبيق

منظور المساواة الموضوعية في تفسيرها للحقائق، وإبراز أثر أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في الوصول إلى الضمان الاجتماعي.

وفي عام 2021 ، حشد الإضراب النسائي العالمي النساء في شتى أنحاء العالم للمطالبة ببدائل اقتصادية تركز على سلامة الشعوب والكوكب، وتضمن العدالة بين الجنسين وتقدم ميثاقًا اجتماعيًا جديدًا بشأن الرعاية.

الإضراب النسائي العالمي2020

بمناسبة يوم المرأة العالمي 2020، شاركت النساء بتنوعاتهن المختلفة من 60 دولة في الإضراب النسائي العالمي لتسليط الضوء على حالات الظلم التي ما زلن يواجهنها والمطالبة بالتغيير الهيكلي للنهوض بحقوقهن النسائية. في هذا الصدد، تقول إيدا لوبلان، رئيسة الاتحاد الوطني لعمال

المنازل في ترينيداد وتوباغو العضو الذي كان مركز تنسيق في منطقة البحر الكاريبي، ما نصه: "نحن العاملات المنزليات، ندعو النساء اللاتي تعرّضن للعنف والمضايقة في العمل واستُغللن بأساليب عدة، إلى الدفاع عن حقوقهن، والنساء اللاتي لم يختبرن مثل هذه الانتهاكات إلى الحشد من باب التضامن".

اختلفت الوسائل التي استخدمها المحتجون/ات في مناطقهم ومجتمعاتهم المحلية في أنحاء العالم، وكان من جملتها القوافل الثقافية والعروض المسرحية المجتمعية والحفلات الموسيقية والمظاهرات والمسيرات و المناظرات.

وأطباء بلا حدود

على الساعة الثالثة ظهرا اليوم الثلاثاء 23 نوفمبر 2021 تحركا للتوجه إلى منظمة التجارة العالمية ومطالبتها بالكف عن المتاجرة بأرواح البشر وإصدار تنازل تريبس الضروري لإنتاج اللقاحات والعلاجات الكفيلة بإنقاذ الحياة ، و ذلك عبر تجمهر عالمي عبر الانترنيت مواكبة لتلك الفعالية.

وقدمت نجوى بكار ممثلة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات بالشبكة مداخلة بعنوان " تأثير جائحة كوفيد-19 على واقع الصحة للنساء و التعاطي مع التلقيح".

17

3

دعوة لإضراب نسائي عالمي

155

Najoua Baccar
2 oct. 2021 ·

باسم الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات شاركت أيام 28+29 +30 سبتمبر 2021 مع الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في رسم خطة استراتيجية للسنوات القادمة لعمل قسم المرأة والعمل.

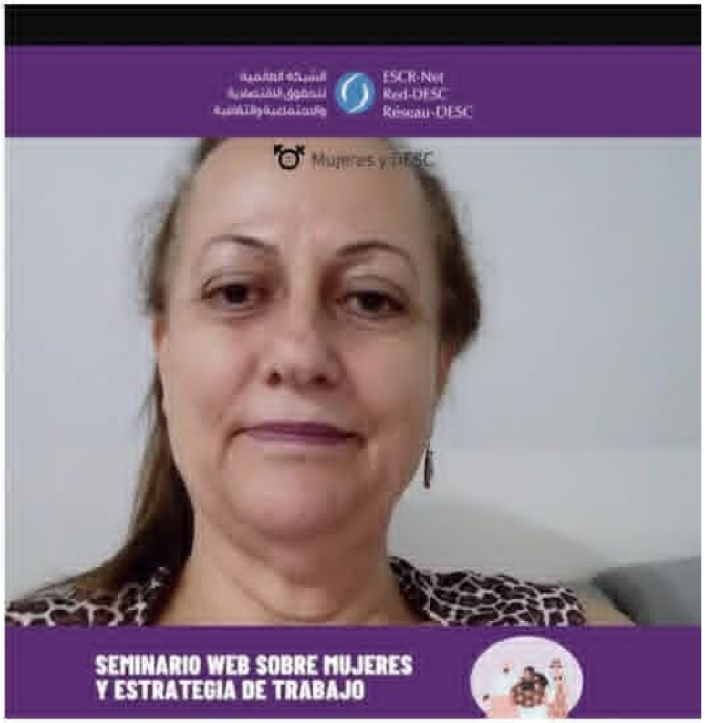

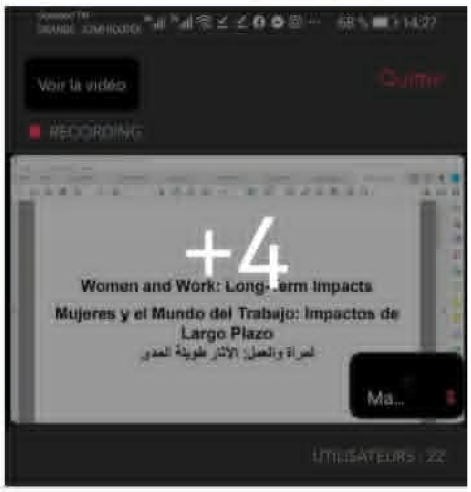

78 14 1 0

الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية وا...

Épinglé · 7 mars 2021 ·

لأن مطالبنا السياسية اصبحت أهم من أي وقت مضى، فإن النساء في جميع أنحاء العالم يطالبن باضراب عالمي للنساء 2021

Women's Global Strike

انضموا لنا

وفي 28 أكتوبر، عشية الاحتفال بـاليوم الدولي للرعاية والدعم، التأم أكثر من 40 مشاركًا من الأعضاء والحلفاء من مناطق متعددة في حلقة دراسية شبكية بعنوان "نسج إيكولوجيات الرعاية". نظّم اللقاء أعضاء اللجنة

التوجيهية للفريق العامل المعني بالمرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية بالتعاون مع منصة البحث المجتمعي.

وكان اللقاء فرصة للاطلاع على المقاربات التحويلية في مجال الرعاية التي تطبقها المجتمعات حول العالم بوصفها ركيزة أساسية لتصوّر اقتصادات متجددة تضع الناس والكوكب في صميمها، وبنائها.

انخرط المشاركون/ات على مدى ساعتين في حوار ثري تناول الفهم المتعدد للرعاية وممارساتها وتجاربها المختلفة. فكانت الحلقة الشبكية فرصة للتعرّف إلى مبادرات الرعاية المجتمعية التي يطوّرها الأعضاء و الحلفاء ضمن مشروع البحث العملي النسوي التشاركي الذي تنفّذه الشبكة بشأن الاقتصادات المرتكزة على الرعاية.

وفي ختام اللقاء، تأملنا الرعاية بوصفها شكلًا من أشكال المقاومة في مواجهة أوجه الظلم والأذى التي تكرّسها الأنظمة الرأسمالية والأبوية والا ستعمارية التي تعلي الربح على الناس والكوكب، وكذلك في مواجهة هذه ا لأنظمة المتقاطعة ذاتها.

علاوةً على ذلك، أسهم الأعضاء في إحياء الميثاق الاجتماعي للرعاية وإبرازه مجددًا عن طريق تبادل رؤى متنوعة حول معنى الرعاية وتطبيقاتها:

الرّعاية حقّ اجتماعي

الرّعاية حقّ إنساني مستقل

الرّعاية شفاء للجسد والأرض

الرّعاية سبيل للجبر في مواجهة الديون والظلم المناخي

الرّعاية جزء متأصل من حقنا في المستقبل

الرّعاية مقاومة

تعمل الشبكة العالمية للحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية على إعداد مورد للتثقيف السياسي بشأن سبل بناء إقتصادات متجددة محورها الرعاية، بالإستفادة من التجارب المتنوعة التي طُرحت خلال هذه الحلقة الشبكية. وسيسهم هذا المورد في دعم الأعضاء والحلفاء على تطوير مقاربات تحويلية للرعاية عبر مختلف الحركات والسياقات.

محكمة البلدان الأميركية تعترف بالرعاية حقًّا من حقوق الإنسان: انتصار للحركات النسوية والحقوقية

أصدرت محكمة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان فتوى تاريخية (رقم 25/31)، تعترف فيها بالرعاية حقًّا إنسانيًّا مستقلًا.

وخلصت المحكمة إلى أن لجميع الأفراد الحق في تلقي الرعاية وتقديمها في ظروف تضمن الكرامة، فضلًا عن الحق في رعاية أنفسهم.

ويشمل ذلك ضمان الحصول على الوقت والموارد والدعم اللازم للعيش بكرامة واستقلالية، مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص في أوضاع هشّة.

التقاضي الاستراتيجي

يسعى الفريق العامل المعني بالتقاضي الاستراتيجي إلى تعزيز فرص الوصول إلى العدالة في قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و البيئية داخل المنظومات المحلية والإقليمية والدولية.

ويضطلع تحقيقًا لهذه الغاية في الدعاوى القضائية الجماعية، والترويج لتنفيذ القرارات الإيجابية، والإسهام في التعزيز المؤسسي لآليات العدالة، ودعوة الأعضاء والحلفاء للمشاركة في مناقشات مواضيعية، ونشر السوابق القضائية التي تهم المدافعين/ات.

البيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية

يسعى الفريق العامل المعني بالبيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية إلى تعزيز العدالة المناخية، عن طريق تيسير العمل الجماعي القائم على حقوق الإنسان.

ويستخدم مقاربة متعددة الجوانب وتحليل نسوي لمعالجة الأسباب الهيكلية لأزمة المناخ، ويدعو إلى ابتكار حلول نظامية تعطي الأولوية لرفاهية الشعوب والكوكب.

تشمل الأنشطة الدعوة الجماعية، وتنظيم الحملات، والتعلّم المتبادل بين ا لأعضاء، فضلًا عن التقاضي.

السياسة الاقتصادية

يسعى الفريق العامل المعني بالسياسة الاقتصادية إلى إعداد تحليل نقدي للنظام الاقتصادي العالمي من منظور حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تيسير الدعوة الجماعية من أجل التصدي للهياكل والسياسات الجائرة المتجذرة في النظام الرأسمالي، وتطوير نماذج اقتصادية وتنموية بديلة تعطي الأولوية لحقوق الإنسان ورفاهية الشعوب والبيئة.

السياسات الاقتصادية وحقوق الانسان

تنظيم مساحات موازية والحفاظ على النقاشات عبر الإنترنت والتفاعل على وسائل التواصل الاجتماعي لتحليل عمليات إعادة هيكلة الديون، وتدابير التقشف، والحملات. وفي هذا السياق عقدنا ندوات عبر الإنترنت وورش عمل لتفكيك الروابط بين الديون والمناخ وحقوق الإنسان — ومؤخرًا قبل المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية (FFD4) كما شاركنا في عدد من الاجتماعات المماثلة.
تواجدنا بشكل ملحوظ في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية وايضا في مؤتمر التمويل المشترك (Finance in Common) في جنوب أفريقيا في شهر فبراير للحديث عن الديون ودور بنوك التنمية العامة ومتعددة الأطراف في احترام حقوق الإنسان وتوفير الدعم المالي بطريقة لا تؤدي إلى تفاقم أوضاع الديون الهشة أصلًا أو الأزمات المناخية القائمة.

وفي جميع التحليلات نربط بين أزمة الديون بالأزمة المناخية والرعاية وندخل بشكل قوي تحليل نسوي متقاطع في جميع المخرجات.

الحركات الاجتماعية

يتولى الفريق العامل المعني بالحركات الاجتماعية توحيد الحركات الا جتماعية الآتية من مناطق مختلفة، والتي تكوّن الشبكة العالمية للحقوق الا قتصادية والاجتماعية والثقافية. تمثل هذه الحركات الشعوب الأصلية و المنحدرين من أصول أفريقية، والفلاحين، والناشطين في مجال حقوق المرأة، والنقابيين، وغيرهم من المجتمعات المنظمة سياسيًا، الذين يتشاركون العبر المستخلصة من النضال والمقاومة بغية تمتين أواصر التضامن، وترسيخ التحليل الجماعي.

عمل الفريق العامل المعني بالحركات الاجتماعية على صياغة الميثاق المشترك ثمّ تحديثه، وربط بين النضالات التي تخوضها هذه الحركات عن طريق تحليل الأوضاع العالمية المشتركة التي تواجهها مجتمعاتها، فضلًا عن بلورة القواسم المشتركة. وقد أيّد الزملاء الأعضاء الميثاق الذي تحتذي به الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في استراتيجيتها العامة، ويُشجع على ابتكار أشكال جديدة للدعوة والحملات.

البيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية

يسعى الفريق العامل المعني بالبيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية إلى تعزيز العدالة المناخية، عن طريق تيسير العمل الجماعي القائم على حقوق الإنسان.

ويستخدم مقاربة متعددة الجوانب وتحليل نسوي لمعالجة الأسباب الهيكلية لأزمة المناخ، ويدعو إلى ابتكار حلول نظامية تعطي الأولوية لرفاهية الشعوب والكوكب.

تشمل الأنشطة الدعوة الجماعية، وتنظيم الحملات، والتعلّم المتبادل بين ا لأعضاء، فضلًا عن التقاضي.

تواجدنا بشكل قوي في مفاوضات الأمم المتحدة بشأن المناخ (الهيئات الفرعية SBsومؤتمرات الأطراف COPS)، و دأب الأعضاء على إشراك الشركاء القاعديين وقادة المجتمعات المحلية في هذه الفضاءات العالمية.
وقد لعبت الشبكة دورًا مهمًا في تضخيم أصواتهم وربطهم بوسائل الإعلا م، والشبكات الحليفة، ومساحات أوسع للحركات الاجتماعية.
قمنا بتضخيم أصوات المجتمعات المتأثرة والحركات الاجتماعية من خلا ل سلسلة من الاستشارات مع مقرري الأمم المتحدة الخاصين، حيث شاركوا مباشرة مع حاملي التفويض والخبراء المستقلين.

نظام التضامن

إنّ نظام التضامن وسيلةٌ لتيسير التضامن بين الأعضاء، وتسخير الصوت الجماعي للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عندما يواجه الأعضاء أو مجتمعاتهم تهديدات أو هجمات وشيكة بسبب دفاعهم عن حقوق الإنسان.

تتخذ إجراءات التضامن أشكالًا مختلفة يقتدي بها الأعضاء المُهددون في المقام الأول، وزملاؤهم الأعضاء الذين يشاطرونهم السياق عينه. تولي هذه ا لإجراءات اهتماما خاصا للتهديدات الفريدة وغير المتناسبة التي غالبا ما تواجهها المدافعات عن حقوق الإنسان والفئات الأخرى من المجتمعات التي تتعرض لاضطهاد قديم العهد.

تتصدى الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتهديدات المباشرة، وتتضامن مع المطالب الأوسع للمدافعين /ات عن حقوق الإنسان والعدالة البيئية. تحقيقًا لهذه الغاية، نعمل على تهيئة مساحات للتعلّم المتبادل بين المدافعين/ات لتعميق فهمنا المشترك للا قتصاد السياسي للعنف والأسباب الجذرية للقمع.

إنّ نظام التضامن متاحٍ لأعضاء الشبكة العالمية كافة القادري/ات ن على تفعيل هذه الآلية نيابةً عن مجتمعاتهم وحلفائهم المقربين.

التضامن

في مواجهة تصاعد التهديدات ضد المدافعين/ات عن الأرض والإقليم وحقوق الشعوب، تضع الشبكة نفسها في حالة تعبئة تضامنية مع المنظمة ا لأخوية السوداء لهندوراس (OFRANEH) وشعب الغاريفونا.

وفي الأيام القليلة التي تلت الزيارة التضامنية أصدرت محكمة تروخيو قرارًا نهائيًا ببراءة خمسة من المدافعين عن المنظمة الأخوية السوداء لهندوراس(OFRANEH) الذين تم ملاحقتهم قضائيًا ظلماً في مجتمع سانتا في، كولون.

و يأتي هذا الإنجاز بعد أيام قليلة فقط من زيارة التضامن الدولي مع شعب الغاريفونا، التي نظمتها الشبكة في الفترة من 10 إلى 17 أوت. وقد زارت وفود تضم أكثر من 11 منظمة حقوقية من أمريكا اللاتينية، والكاريبي، وأمريكا الشمالية، وأوروبا المجتمعات الغاريفونية، واستمعت إلى شهادات عن العنف والعنصرية والمصادرة، وقدمت قائمة بالمطالب إلى النيابة العامة في هندوراس.

الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية تدين المداهمة العنيفة التي استهدفت العمال الزراعيين في فلسطين وتندد بتصاعد القمع بحق المجتمع المدني الفلسطين

الثلاثاء9 ديسمبر 2025

تعرب الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها العميق وإدانتها القاطعة للمداهمة العنيفة التي نفذتها قوات الاحتلال الإ سرائيلي في الأول من ديسمبر 2025 لمكاتب إحدى المنظمات الأعضاء في حركة "لا فيا كامبيسينا" في فلسطين.

ووفقًا لما ذكرته "لا فيا كامبيسينا"، قامت القوات العسكرية بتطويق المنطقة بالكامل، وإغلاق جميع الطرق المؤدية إليها، واحتجاز الأفراد الذين كانوا داخل المباني، وإخضاعهم لمعاملة قاسية ومهينة، فضلًا عن تنفيذ عمليات تفتيش تخريبية داخل المقرات.

كما اعتُقِل عدد من العمال الزراعيين، ولا يزالون رهن الاحتجاز. تضم الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية صوتها إلى صوت حركة "لا فيا كامبيسينا" في دعوة المجتمع الدولي إلى التحرك العاجل، وتحث الحكومات على:

المطالبة بالإفراج الفوري وغير المشروط عن العمال الزراعيين الثمانية الذين اعتقلوا خلال المداهمة.

ضمان حماية المعتقلين من أي شكل من أشكال سوء المعاملة أو الإكراه أو الترهيب، وفقًا لأحكام القانون الدولي.

المطالبة بإجراء تحقيق مستقل ونزيه حول المداهمة، وإتلاف المواد ومصادرتها، وطريقة التعامل مع المعتقلين.

توجيه رسالة واضحة مفادها أن القمع الموجه ضد منظمات المجتمع المدني القانونية أمر غير مقبول وينتهك الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

كما تعرب الشبكة عن تضامنها الكامل مع حركة "لا فيا كامبيسينا" ومع جميع المزارعين والعمال والمجتمعات الفلسطينية المدافعين عن أرضهم وإرثهم وحقهم في حياة كريمة.

وتؤكد الشبكة العالمية بدعمها لأعضائها وحلفائها في فلسطين، التزامها الجماعي بالدفاع عن حقوق الإنسان، ومواجهة العنف المنهجي، وتعزيز العدالة الاجتماعية على الصعيد العالمي.

وَقِّعوا على البيان التضامني | تونس تُعلّق أنشطة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات: تردّ الناشطات النسويات قائلات «لا يمكن تعليق أفكارنا و لا ذاكرتنا».

ندعو أعضاء وشركاء شبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى توقيع هذا البيان تضامناً مع رفيقاتنا في الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات التي تم تعليق أنشطتها ظلماً من قبل السلطات.

على مدى أكثر من أربعة عقود، كانت الجمعية ركناً أساسياً في النضالات النسوية والديمقراطية والاجتماعية في تونس، مدافعةً عن الحرية والمساواة والعدالة.

تعبّر توقيعاتكم عن دعم جماعي وتؤكد مجدداً المطالبة برفع قرار التعليق وضمان الحق في التنظيم بحرية.

البيان مفتوح للتوقيع حتى نهاية يوم الاثنين، 3 نوفمبر

تضامن مع النّساء الدّيمقراطيات

مجلس الشبكة والأمانة

يُنتخب مجلس الشبكة المكوّن من سبعة أعضاء مرة كل ثلاث سنوات من ا لأعضاء ومن قبلهم، على أساس مبادئ التوازن الإقليمي والمساواة بين الجنسين وإدماج الحركات الاجتماعية.

يُعني طاقم الموظفين في الأمانة بتيسير الحوار الاستراتيجي بين الأعضاء وتنسيق عملهم الجماعي ، يقع المكتب الرئيس في مدينة نيويورك إلى جانب مجموعة متنوعة من موظفين في عدة مناطق.

الخطة الاستراتيجية 2025–2029

في سبتمبر 2024، نظّمت الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بنجاح اجتماعها العالمي الاستراتيجي بمشاركة أكثر من 100عضو/ة في شيانغ ماي لتعزيز النضالات الجماعية من أجل تقرير المصير وهو حق وشكل من أشكال المقاومة في مواجهة الرأسمالية النيوليبرالية المتشابكة مع النظام الأبوي، والعنصرية، والاستعمار، والإمبريالية.

استنادًا إلى الميثاق المشترك للنضال الجماعي، الذي صاغه الأعضاء لأول مرة في عام 2016 وتم تحديثه مؤخرًا، وفر اجتماع عام 2024 مساحة لتقييم موقعنا كشبكة في ظل التحديات العالمية المتزايدة، ورسم اتجاهنا الاستراتيجي الجماعي للسنوات القادمة.

وكانت النتيجة: إعداد الخطة الاستراتيجية والتنموية المؤسسية للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (2025–2029).

"من خلال هذا المسار الجماعي، وضع الأعضاء ما أسموه "النجوم الهادية — رؤى مشتركة للتغيير الجذري الذي ينبغي أن نعمل لتحقيقه خلال السنوات الخمسة القادمة لمواجهة الأزمات المتشابكة المتعلقة بالمناخ، و الد ين، والر عاية، وهيمنة الشركات، مع التأكيد على تحقيق حقنا في تقرير المصير كهدف شامل — شمسنا في الأفق.

نجومنا الهادية

1-تقوم الشعوب والحركات بتعزيز قوتها وقيادة عمليات اتخاذ القرار، وإنهاء هيمنة الشركات، والمطالبة بحقها في تقرير المصير والسيادة في مواجهة الحكومات والشركات والنخب الاقتصادية، من أجل رفاهية

.الشعوب، وفي انسجام مع الكوكب، ووفقًا لحقوق الإنسان والرؤى النسوية

2-تستخدم الحركات الشعبية سحب الاستثمارات وفرض العقوبات لمساءلة الشركات والدول والجهات الفاعلة الخاصة والمؤسسات المالية، وضمان تعويض كامل عن الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بالشعوب و الكوكب.

3-تعزز المجتمعات العمل الجماعي لممارسة السيادة وتقرير المصير و الرعاية على أراضيها، وتقود إنتاج الأدلة والمعرفة والحلول المناهضة للا ستعمار لمواجهة أزمة المناخ.

4-تقوم المجتمعات والحركات الشعبية بمساءلة الدول والجهات الخاصة و المالية من خلال أطر قانونية ملزمة تضمن الوقاية، والجبر الكامل، وتحقيق حقوق الشعوب والطبيعة والأراضي.

5-إنشاء اقتصاديات رعاية عادلة ونسوية ومنصفة كبدائل للأنظمة القمعية، تقوم على مفهوم العيش الكريم ، والكرامة، والرعاية الجماعية والأمن للجميع بكل تنوعهم.

6-إنهاء التقسيم الجنسي والنوعي للعمل وجميع أشكال عدم المساواة، والا عتراف بالرعاية كعمل كريم ومحترم، وضمان الحق في الرعاية كمسؤولية جماعية وعامة لعالم عمل خالٍ من العنف والتحرش.

7-حركة شعبية عالمية قوية تدعو إلى إلغاء الديون الجائرة/غير الشرعية، وتدافع عن الحق في التخلف عن السّداد، نحو مستقبل اجتماعي واقتصادي مستدام ومبني على تقرير المصير، وتحقيق أنظمة رعاية مناهضة للاستعمار.

8-هيكل مالي عالمي متحوّل تشارك فيه المجتمعات المتأثرة بشكل نشط وكامل في عمليات تمويل التنمية، وتتحدّى من خلاله النماذج الا ستعمارية الجديدة عبر التحليل السياسي الشعبي.

نجوى بكّار :

ممثلّة الجمعية التّونسيّة للنّساء الدّيمقراطيات بـ
الشّبكة العالميّة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية و
الثّقافية.